أثر مخاطر السيولة على أداء المصارف
دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية العامة

مصطفى سالم محمد البقار

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تعرض معظم المنظمات العامة والخاصة للعديد من المخاطر المالية التي قد تعمل على خروجها من دنيا الأعمال حينما تتفاقم حدتها عن النطاق المسموح به.

هذا وقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على أثر مخاطر السيولة على أداء المصارف التجارية الليبية العامة, حيث تمثلت عينة الدراسة في ضوء المحددات التي تم وضعها من قبل الباحث في (٤) أربعة مصارف تجارية عامة. لتشمل الدراسة التطبيقية فترة زمنية لمدة (١٠) عشرة سنوات من سنة ٢٠٠٠م إلى سنة ٢٠٠٩م, وذلك للوقوف على أثر مخاطر السيولة على أداء المصارف محل الدراسة , وتقديم مجموعة من التوصيات في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها تفيد مجتمع الدراسة بالخصوص. وبناءا على أهداف الدراسة والفروض التي سعت إلى إختبارها توصل الباحث إلى العديد من النتائج والتوصيات.

نتائج الدراسة:

أوضحت نتائج النموذج المُقدر لتأثير متغيرات مخاطر السيولة أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي: قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات, قدرة المصرف على مواجهة السحب من الودائع , ومدى توفر الأصول السائلة. وأن تلك المتغرات ذات أثر كبير على أداء المصارف محل الدراسة.

توصيات الدراسة:

- رفع كفاءة إدارة مخاطر السيولة بالمصارف التجارية محل الدراسة.
- توفير هيكل رقابي قوي بإستخدام أساليب حديثة تتعامل مع نطاق مخاطر السيولة.
- الإستعانة بالنماذج المساعدة لزيادة الفاعلية والقدرة التنبؤية.

The impact of liquidity risks onthe performance of banks

A practical Study Applied to the Libyan Public Banks

Abstract:

The global financial crisis leads to the appearance of several financial risks in face of Public and Private Organizations, which may lead to their end in business world, due to its severity. So the study aims to examine the impact of liquidity risks on the performance of Libyan public banks. According to the limits set by the researcher, the sample consists of 4 public banks. The study period is ten years, from 01/ 01/ 2000 to 31/12/2009, in order to show the impact of liquidity risks on the performance of banks in question. The study provides some recommendations in light of the findings that may help the community of the study. In light of the goals of the study and hypotheses examined, the researcher finds out a set of results and recommendations.

The results of the study: The results of the framework that evaluates the impact of liquidity risks variables show that the most important variables are: the ability of the bank to endure drawings, the ability of the bank to endure withdrawal of deposits, the availability of liquid assets. There are the variables that significantly affect the performance of the banks under survey.

The recommendations of the study: Increasing the efficiency of the management of liquidity risks - Developing a strong monitoring body by using modern methods that can deal with liquidity risks - Using different aiding models to increase efficiency and predicative ability.

أولاً: مقدمة:

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تعرض معظم المنظمات العامة والخاصة للعديد من المخاطر المالية التي قد تعمل على خروج المنظمات من دنيا الأعمال حين تتفاقم حدتها عن النطاق المسموح به، وكثيراً ما تتفاقم هذه المخاطر لتتخطى هذا النطاق المسموح به لتمثل إشكالية تستوجب ضرورة التعامل معها بمنظور وظيفي يسمى الآن منظور إدارة المخاطر المالية Financial Risk Management الذي أحتل مكان الصدارة في بدايات القرن الحادي والعشرين وما يصاحبه من تداعيات وإفرازات العولمة والمعلوماتية وغير ذلك من التحديات الأخرى المستجدة. وقد ارتبط مفهوم المخاطرة منذ القدم بحياة الإنسان وأنشطته، فهي تنشأ نتيجة عدم المعرفة بطبيعة الأحداث في المستقبل، وهذا يعني أن وجود المخاطرة يترافق مع نشوء عدم التأكد، وهو غير قابل للقياس، في حين أن المخاطرة قابلة للقياس سواء ما يتعلق بإمكانية قياس تحقق الخسارة أو عدم الحصول على القيمة. وتُعرَّف المخاطرة {Humar,2004} [1] بأنها الحالة التي يوجد فيها إمكانية لحدوث انحراف عن النتائج المرغوب فيها أو المتوقعة، و هي احتمال ظهور حدث سلبي أثناء دورة حياة العملية.
كما تُعرَّف المخاطرة أيضاً {البديوي،٢٠٠٨}[2] بأنها ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس، فهي حالة يكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة.

وتتمثل الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة في المصارف فيما يلي:

١ - وضع إستراتيجية لإدارة مخاطر السيولة:

إن الإدارة السليمة لمخاطر السيولة في المصارف تتمثل في وضع إستراتيجية يومية مُتفق عليها ومُعلنه للمصرف بالكامل متضمنة الأتي(Chaung,2006)[3]:

- السياسات المحددة الخاصة بجوانب معينة من إدارة السيولة مثل (مكونات الأصول والخصوم, اتجاه إدارة السيولة بالعملات المختلفة من بلد إلى أخر, درجة سيولة وقابلية بيع الأصول, التعامل مع اضطرابات السيولة المؤقتة وطويلة الأجل, مدى الاعتماد النسبي على استخدام أدوات مالية معينة).

- الإعلان عن هذه الإستراتيجية لكافة جوانب المؤسسة حتى تُدرك كافة وحدات العمل التي تمارس أنشطة داخل المصرف من شأنها التأثير على السيولة تماما وأن تعمل وفق الحدود والإجراءات والسياسات المعتمدة.
- التأكيد على أن إدارة السيولة لم تعد مسؤولية إدارة الخزينة لوحدها.
- مراعاة أن هناك العديد من الأنشطة من الممكن أن تؤثر على مخاطر السيولة مثل منتجات وسياسات العمل الجديدة كتطوير توريق الائتمان التجاري وتعطل أنشطة التشغيل.

٢- موافقة الإدارة العليا على إستراتيجية وسياسة إدارة السيولة(Goldfeld, 2003)[٤]:

يجب أن يضمن مجلس الإدارة قيام الإدارة العليا بالخطوات اللازمة للمراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة، كما يجب إعلامه عن موقف السيولة بالمصرف بصفة دورية منتظمة وبالتغيرات المادية التي تطرأ على مركز السيولة الحالي أو المرتقب بشكل فوري.

٣- توافر هيكل إداري للمصرف لتنفيذ إستراتيجية السيولة بكفاءة:

يتطلب وجود هيكل إداري بالمصرف لتنفيذ الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات الخاصة بالسيولة. وأن توكل مسؤولية وضع السياسات ومراجعة القرارات الخاصة بالسيولة إلى أعلى المستويات الإدارية بالمصرف، أما بالنسبة لإدارة السيولة الكلية في المصرف تكون من مسؤولية مجموعة معينة داخل المصرف و أن تكون في شكل لجنة (أصول / خصوم) تتشكل من الإدارة العليا وإدارة الخزينة و إدارة المخاطر. وأن يتم وضع جدول بالمراجعات الدورية المتكررة وتلك الأقل تكراراً ولكن أكثر عمقاً، بحيث تكون قرارات إدارة السيولة مركزية تماماً أو غير مركزية عن طريق تحميل الوحدات المختلفة مسؤولية السيولة الخاصة بها ولكن في الحدود المقررة من قبل الإدارة العليا أو قد تكون مزيجاً من الاثنين معا.

٤- توافر نظم معلومات للمصرف (Horcher,2005)[٥]:

يجب أن يتوافر للبنك أنظمة معلومات كافية لقياس ومراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة، و أن يتم تقديم التقارير بصفة دورية منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا و كافة الأشخاص المعنيين بالأمر.

وتنبع أهمية استخدام نظم المعلومات إلى التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات والحدود الموضوعة. بحيث تستطيع الإدارة تقييم صلاحية واستمرارية الافتراضات الرئيسية وتفهم الآثار المترتبة على مختلف الأزمات.

٥- وضع نظام لقياس ومراقبة صافي احتياجات التمويل الجارية:

إن وجود عملية قياس ومراقبة فعالة يعتبر أمر حتمي لإدارة مخاطر السيولة بكفاءة بحيث يتضمن قياس السيولة ومعرفة تدفقات المصرف النقدية الداخلة مقابل التدفقات النقدية الخارجة لتحديد صافي أي قصور محتمل مستقبلي، وهذا يشمل الاحتياجات التمويلية للالتزامات خارج الميزانية، وهناك العديد من الأساليب لقياس مخاطر السيولة تتراوح ما بين حسابات ومحاكاة ومراقبة الاتجاهات الاقتصادية والسوقية.

٦- تحليل السيولة باستخدام عدة سيناريوهات:

تحتاج المصارف للقيام بعملية تحديد توقيت التدفقات النقدية لكل نوع من أنواع الأصول والالتزامات بتقييم السلوك المحتمل لهذه التدفقات النقدية في ظل السيناريوهات التي يتم فحصها، وهي القرارات الخاصة بتوقيت وحجم التدفقات النقدية التي تمثل إنشاء جدول للاستحقاق في ظل كل سيناريو. مثلاً لكل مصدر تمويلي يجب أن يقرر المصرف ما إذا كان الالتزام سوف يكون أحد هذه الصور.

- يسدد بالكامل عند تاريخ الاستحقاق.
- ينتهي بالتدريج على مدى الأسابيع القليلة القادمة.
- أن يكون متاح للسحب أو يعاد تمويله مع تعديل الفائدة.

لذا فإن توقيت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الممكن أن يختلف بين مختلف السيناريوهات التي يمكن أن تكون متباينة و بشدة . مثلاً قد يعتقد المصرف وفقا لخبرته السابقة أن قدرته على التحكم في مستوى وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية من مخزون الأصول القابلة للبيع خلال أزمة تمويل خاصة بالمصرف سوف تختلف اختلافا بسيطاً عنها في ظل الظروف الطبيعية. ولكن في الواقع، في ظل أزمة السوق العامة، قد تقل هذه الفترة بشدة, خاصة إذا كانت مؤسسات قليلة ترغب أو قادرة على إتمام مشتريات نقدية للأصول الأقل سيولة. في حين أن المصرف الذي يتمتع بسمعة قوية في السوق قد يستفيد بالفعل من هروب المودعين المحتملين وبحثهم عن أكثر

الأماكن أمناً لأموالهم، وعند إجراء هذا التقييم، يجب أن تأخذ المصارف في الاعتبار خبرة المصارف الأخرى في أزمات السيولة وليس خبرتها الخاصة فقط.

٧- مراجعة الافتراضات المستخدمة في إدارة السيولة بصفة منتظمة للتأكد من استمرار صلاحيتها:

من منطلق أن مركز السيولة بالمصرف سوف يتأثر بعوامل لا يمكن دائماً التنبؤ بها بدقة، لذا يجب مراجعة الافتراضات بصفة متكررة للتأكد من استمرار صلاحيتها خاصة عند الأخذ في الاعتبار سرعة التغيير في الأسواق المصرفية. ولكن إجمالي عدد الافتراضات التي يمكن عملها لهذا الغرض محدود للغاية.**ويحاول هذا الجزء تصنيف افتراضات السيولة وفقاً لأربع فئات تتمثل في:**

- الأصول.
- الخصوم.
- أنشطة خارج الميزانية.
- إفتراضات أخرى.

ثانياً: الدراسة الاستطلاعية:

سعياً لتحديد مشكلة الدراسة قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية (٦) أمكن الخروج منها بارتفاع مخاطر السيولة بالمصارف التجارية محل الدراسة. ومن ثم تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

ما أثر إدارة مخاطر السيولة على أداء المصارف التجارية الليبية محل الدراسة.

ثالثا: مشكلة الدراسة:

تتمثل في ارتفاع درجة مخاطر السيولة في العديد من المصارف التجارية الليبية العامة.

رابعا: فرض الدراسة:

لا يوجد تأثير جوهري لإدارة مخاطر السيولة على أداء المصارف التجارية محل الدراسة.

خامسا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١- الوقوف على أثر إدارة مخاطر السيولة على أداء المصارف.

٢- معرفة أهم متغيرات إدارة مخاطر السيولة ذات الأثر على أداء المصارف.

٣- تقديم مجموعة من التوصيات في ضوء نتائج الدراسة تساعد في إدارة مخاطر السيولة بالمصارف التجارية.

سادساً: أهمية الدراسة:

١- الأهمية العلمية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية مما يلي:

أ- تركيزها على تحديد وتفسير متغيرات إدارة مخاطر السيولة وهي بذلك تساهم في سد الفجوة البحثية في هذا المجال، حيث تم تناول هذا الموضوع بشكل جزئي في العديد من الدراسات.

ب- إلقاء المزيد من الضوء على أساليب إدارة مخاطر السيولة وأدوات قياسها.

٢- الأهمية العملية:

تبرز أهمية هذه الدراسة العملية من كونها دراسة تطبيقية متخصصة تلمس موضوع مخاطر السيولة في المصارف التجارية حيث يمكن الاستفادة من نتائجها في:

أ- تفعيل ورفع مستوى إدارة مخاطر السيولة بالمصارف التجارية محل الدراسة.

ب- المساعدة في تحديد أهم المعوقات التي تؤدي إلى زيادة مخاطر السيولة وما ينتج عنها من تأثيرات على قدرة المصارف على البقاء والنمو و الاستمرار وما يتركه كل ذلك من أثار عليها و على الاقتصاد القومي.

ج- تهيئة بيئة مناسبة لإدارة مخاطر السيولة من خلال التحديد الواضح لأهداف وخطط إدارة مخاطر السيولة بالمصارف التجارية محل الدراسة.

سابعا: الدراسات السابقة:

١-دراسة { مكاوي،١٩٩٨}[٧]:

بعنوان:"تحليل المخاطر المصرفية في المصارف التجارية المصرية - نموذج تجريبي"

هدف هذا البحث إلى التعرف على الأنواع المختلفة من المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف التجارية المصرية والمشتركة، كما هدف إلى قياس درجة تأثير كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية على التقلبات في صافي أرباح المصارف التجارية المصرية والمشتركة، وأخيراً الوقوف على مدى الاختلاف في درجة تأثير

الأنواع المختلفة من المخاطر المصرفية على المصارف التجارية المصرية من منظور أحجامها. وقد أسفرت أهم نتائجها عما يلي:

- هناك نوعان فقط من المخاطر المصرفية تلعب دوراً ملموساً في التأثير على المخاطر الكلية للبنوك التجارية وهذه المخاطر هي مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال.
- تمثل مخاطر سعر الفائدة السائدة أهم نوع من أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية المصرية والمشتركة كبنوك منفردة أي كل بنك على حدة.
- تأتي مخاطر رأس المال في المرتبة الثانية من ناحية الأهمية بالنسبة لبنوك العينة بعد مخاطر سعر الفائدة وذلك من منظور معدل ملائمة رأس المال.
- جاءت مخاطر السيولة في المرتبة الثالثة من ناحية الأهمية في المصارف التجارية المصرية والمشتركة.
- جاءت مخاطر الائتمان والتي تم قياسها بواسطة معدل مخصص خسائر القروض في المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث أهميتها ودرجة تأثيرها على مخاطر المصارف الممثلة لعينة البحث.
- هناك اختلاف بين الأنواع المختلفة من المخاطر المصرفية التي يتعرض لها كل بنك من المصارف الممثلة للعينة على حدة، كما تختلف هذه المخاطر باختلاف حجم المصرف.

٢-دراسة { المصرف الأهلي المصري، ٢٠٠١}[٨]:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المخاطر التي تواجه المصارف والوسائل والنظم الرقابية التي يجب أن تتبعها المصارف لمواجهة هذه المخاطر المصرفية، حيث أوضحت الدراسة أن هناك ثمانية (٨) مخاطر أساسية تتعرض لها المصارف، وهي مخاطر توقف العميل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع المصرف، مخاطر الدول، مخاطر السوق، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر قانونية، مخاطر السمعة. وقد أسفرت أهم نتائجها عن أن وسائل إدارة المخاطر المصرفية تتمثل فيما يلي:

- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال يساعد المصرف على امتصاص الخسائر، وحجم المخاطر التي يجب أن يأخذها في اعتباره، وبصفة خاصة في المصارف التي لها أنشطة دولية.
- كفاية القواعد الإرشادية لمنح الائتمان: يجب على المراقبين التأكد من أن أنشطة الإقراض والاستثمار تعتمد على معايير سليمة ومكتوبة ونالت الموافقة من إدارة المصرف. مع توافر المستندات وقواعد البيانات التفصيلية عن محفظة القروض والاستثمارات لاتخاذ قرار التوظيف الآمن.
- ضوابط الحد من مخاطر التركز، وهذا يتطلب وجود نظام معلومات جيد، قادر على توصيف متقن لمحفظة توظيفات المصرف، مما يُبرز معالم التركز.
- كفاءة سياسات تقييم جودة الأصول وكفاية مخصصات الديون، وذلك من خلال التقييم الدقيق لسياسات المصرف والمراجعة الدورية لتصنيف الأصول ومخصصاتها خاصة القروض ومعايير تصنيف الائتمان.
- ضوابط الحد من مخاطر الإقراض المتصل "لعملاء ذوي علاقة بالمصرف".
- ضوابط الحد من مخاطر الدول، من خلال إتباع السياسات اللازمة للتعريف والتحذير من مخاطر الدول، والتي تنشأ عند التزام المقترض بالسداد بعملة تخالف العملة المحلية، والاحتفاظ بالاحتياجات المناسبة ضد مثل هذه المخاطر.
- ضوابط الحد من مخاطر السوق، بأن يمتلك المصرف نظماً قياسية دقيقة، تُحذر من مخاطر السوق، ووجود رقابة داخلية في مجال الصرف الأجنبي.
- ضوابط الحد من مخاطر سعر الفائدة، من خلال توفير الإجراءات والمقاييس والرقابة الشاملة، للسيطرة على مخاطر سعر الفائدة.
- ضوابط الحد من مخاطر إدارة السيولة، من خلال نظام جيد لإدارة المعلومات، وسيطرة مركزية على السيولة، وتحديد التمويل اللازم، وتنويع مصادر التمويل.
- ضوابط الحد من مخاطر التشغيل، بالتحوط منها سواء من خلال التأمين، أو التخطيط الوقائي ضد الطوارئ.
- توافر نظم الرقابة الداخلية بقدر كاف ومناسب لحجم أنشطة المصرف، من خلال الهيكل المؤسسي والرقابة الفعلية على الأصول والاستثمارات.

٣ـ دراسة {كنعان، ٢٠٠٢}[٩]:

بعنوان:"السيولة في المصارف التجارية الأردنية وأثرها على الربحية".

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين السيولة في المصارف التجارية الأردنية وأثرها على الربحية، وقد أسفرت أهم نتائجها عما يلي:

- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية فيما بين كل من نسبة السيولة الكلية والفعلية ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني وبين معدل العائد على حقوق الملكية.
- وجود علاقة طردية بين نسبة محفظة الأوراق المالية وبين معدل العائد على حقوق الملكية.

٤ـ دراسة { خان وحبيب، ٢٠٠٣}[١٠]:

بعنوان: "إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل قضايا إدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية مع استعراض أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات المالية في العصر الحديث وذلك للوقوف على تقنيات إدارة المخاطر المالية بها، وقد أسفرت نتائجها عما يلي:

- ضرورة تهيئة بيئة مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال التحديد الواضح لأهداف وخطط إدارة المخاطر، من خلال قيام نظم قادرة على تحديد وقياس احتمالات التعرض للمخاطر والسيطرة عليها ودرء آثارها. والتأكد من فاعلية عملية إدارة المخاطر، كما تحتاج المصارف الإسلامية أن تنشئ نظاماً للمراقبة الداخلية.
- الإعداد المستمر للتقارير الدورية عن المخاطر متمثلة في تقارير رأس المال المخاطر، تقارير مخاطر الائتمان، تقارير مخاطر التشغيل، تقارير مخاطر السيولة، تقارير مخاطر السوق.
- تفعيل إدارة المعلومات عن المخاطر والمراجعة الداخلية والخارجية وذلك لتدعيم نظم إدارة المخاطر وعملياتها.
- إن تحرير الأسواق المالية تلازمه زيادة في المخاطر وعدم الإستقرار المالي وباستخدامها لعمليات وطرق إدارة مخاطر متقدمة تستطيع المؤسسات المالية التحكم في المخاطر التي لا ترغب فيها، وأن تجني ثمار فرص الاستثمار التي تأتي بها المخاطر التي ترغبها.

٥-دراسة {الأسدي، ٢٠٠٥}[١١]:

بعنوان:"السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة".

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين إدارة السيولة المصرفية وكلاً من العائد والمخاطرة بالمصارف، وقد أسفرت أهم نتائجها عما يلي:

- هناك علاقة ارتباط موجب عند مستوى معنوية ٥% بين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة.
- إن المصارف موضع الدراسة تعتمد على سياسة متحفظة في مجال الاحتفاظ بالسيولة.
- إن توظيفات الأموال بالمصارف موضع الدراسة تمثل أهمية كبيرة لها ومن خلالها يتم تحقيق أهدافها في السيولة والربحية والأمان.
- إن نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى مجموع المطلوبات تشكل نسبة قليلة جداً لاتوازي نسبة كفاية رأس المال التي أوصت بها لجنة بازل.
- ضرورة قيام المصارف بتدعيم رأس مالها من خلال الاحتياطات المتراكمة لديها ليتلاءم مع نسبة الزيادة في ودائعها لتتمكن من المساهمة بشكل أكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية من القروض.

٦- دراسة { أبو خليل، ٢٠١١}[١٢]:

بعنوان:تحليل وإدارة المخاطر للشركات المساهمة المسجلة والمتداولة في بورصة الأوراق المالية في مصر

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المخاطر التي يتعرض لها السهم الذي يتداول في بورصة الأوراق المالية وتقديم تحليل لإدارة المخاطر ، ومعرفة تأثير هذه المخاطر على عوائد الأسهم المتداولة في البورصة، وقد أسفرت أهم نتائجها عن:

- هناك تأثير معنوي لأبعاد إدارة المخاطر التالية {إدارة مخاطر التكاليف، المخاطر التشغيلية، مخاطر سعر الصرف، مخاطر هيكل التمويل، مخاطر الاستثمار،مخاطر السيولة} ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على المبيعات.

- هناك تأثير معنوي لأبعاد إدارة المخاطر التالية {مخاطر المنافسة، المخاطر السوقية} ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على المبيعات.

٧-دراسة {Lev Ratnovski, 2013}[١٣]:

بعنوان:"السيولة والشفافية في إدارة المخاطر المصرفية"

"Liquidity and transparency in bank risk management"

استهدفت هذه الدراسة الوقوف على أثر كل من السيولة والشفافية كمحددان هامان في إدارة المخاطر المصرفية، وقد أسفرت نتائجها عما يلي:

- أكدت الدراسة أن الاحتفاظ بالسيولة يعمل على تعزيز الوصول إلى التمويل الخارجي للبنك وأن الاحتفاظ بسيولة مناسبة أمراً هام في إدارة مخاطر السيولة لدى المصرف. وذلك لتغطية عمليات السحب الصغيرة.
- أكدت الدراسة على أن الشفافية تسمح للبنك بإعادة تمويل المسحوبات الكبيرة جداً، ولكنها ليست أداة فعالة في مواجهة مخاطر السيولة.
- هناك بعض المصارف تركز على متطلبات السيولة لتحسين الشفافية المصرفية والحصول على إعادة التمويل في السوق.
- يتمثل نموذج مخاطر السيولة في تكلفة الوكالة وتكاليف إعادة التمويل والتي تتمثل في المسحوبات الضرورية لإعادة التمويل وأدوات إدارة المخاطر تتمثل في الشفافية وإدارة مخاطر السيولة.

ثامناً: متغيرات الدراسة:

١- المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في متغيرات إدارة مخاطر السيولة وتشمل:

- قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات (X1) = النقدية / الطلبتحتالودائع
- قدرة المصرف على مواجهة السحب من الودائع (X2)= السائلةالموجودات / الودائعمجموع
- الأصول السائلة (X3)= السائلةالأصول / المطلوباتاجمالى

٢- المتغير التابع (Y):

يتمثل المتغير التابع للدراسة في أداء المصرف وقد تم قياس هذا المتغير كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{السنوالربحصافى}}{\text{السنةنهايةفىالأصولإجمالى}}$$

تاسعاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العامة العاملة بليبيا،ويمكن توضيح مجتمع الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١)

أسماء المصارف التجارية العامة بليبيا

م	اسم المصرف
المصارف التجارية العامة:	
١	مصرف الوحدة
٢	مصرف الصحاري
٣	مصرف الجمهورية
٤	المصرف التجاري الوطني

المصدر:تقرير مصرف ليبيا المركزي – سبتمبر ٢٠١٠م

وتتمثل عينة الدراسة في المصارف التجارية العامة العاملة بليبيا خلال الفترة من ٢٠٠٠/١/١م حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١م وهي الفترة المتوافر عنها بيانات بشكل متكامل للمصارف التجارية العامة محل الدراسة، وقد تم اختيار المصارف التجارية محل الدراسة في ضوء بعض المحددات التي تم وضعها من قبل الباحث وهي:

- أن يكون عمر المصرف أكثر من١٠سنوات.
- توافر البيانات خلال فترة الدراسة.

وبناء عليه بلغت عينة الدراسة في ضوء هذه المحددات(٤) أربعة مصارف تجارية عامة.

عاشراً:نتائج اختبار الفرض:

فيما يلي عرض النموذج المُقدر لتأثير أسلوب إدارة مخاطر السيولة كأسلوب من أساليب إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف وذلك بالنسبة للمصارف التجارية الليبية العامة.

١ـ النموذج المُقدر:

من خلال دراسة النماذج الرياضية وتحليل مشاكل القياس بكل نموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى والتحقق من الشروط الخاصة في كل منها. تبين أن أفضل النماذج على الإطلاق هو النموذج الخطي وفيما يلي عرض نتائج النموذج:

$$Y= \quad 0.634 + 1.602\ x_1 + 0.378\ x_2 - 0.711\ x_3$$

تبين من نتائج النموذج المُقدر أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي:

قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات:يتضح أن هناك علاقة طردية بين قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات وبين كفاءة الأداء بالمصرف، ويرجع الباحث تلك النتيجة إلى أن قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات تعمل على تقوية مركزة التنافسي بالنسبة للعملاء وزيادة قدرته على مواجهة أي أحداث طارئة باعتبار أن تأجيل سحب الودائع يؤثر على سمعته والعلاقات المستقبلية مع العملاء.

قدرة المصرف على مواجهة السحب من الودائع:هناك علاقة طردية بين قدرة المصرف على مواجهة السحب من الودائع وكفاءة الأداء المالي. ويرى الباحث أن قدرة المصرف على مواجهة السحب من الودائع تُعبُر عن إدارة جيدة للسيولة باعتبار السيولة عنصر أساسي في الأداء المصرفي كما تعتبر سبب رئيسي للأداء الجيد حيث أن قدرة المصرف على مواجهة طلبات العملاء باستمرار يعطي مزيد من الثقة لدى المتعاملين مع المصرف في الثقافة المصرفية السائدة لدى المصرف مما يؤدي بالطبيعة إلى تحسن الموقف المالي للمصرف.

توافر الأصول السائلة:هناك علاقة عكسية بين توافر الأصول السائلة وأداء المصارف ويمكن تفسير ذلك كما يلي:

قد يرجع ذلك إلى أن زيادة السيولة تؤدي إلى قدرة المصرف على سداد الالتزامات المستحقة في مواعيدها مما يؤدي إلى تحمل المصرف فوائد تراكمية ناتجة عن الفوائد

المدفوعة للودائع ما يؤدي بالطبع إلى انخفاض الأداء المالي للمصرف والعكس صحيح.

٢- اختبارات النموذج:

الجدول التالي يعرض اختبارات النموذج المُقدر:

جدول رقم (٢)

نتائج النموذج المقدر لتأثير متغيرات أسلوب إدارة مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية العامة محل الدراسة

معاملات النموذج واختباراتها	النمـــوذج المقـــدر	اختبارات النموذج		
		قيم اختبار "ف" د.ج	معامل التحديد R^2	الخطأ المعياري S.E
المعاملات غير المعيارية المعاملات المعيارية قيم اختبار "ت"	$Y = 0.634 + 1.602\times4 + 0.378x_5 - 0.711\times6$ 0.614 0.559 (1.500) (5.891)** (4.289)**	25.679** (28.3)	73.3%	0.647

* تشير إلى معنوية اختباري ف، ت عند مستوى ٠.٠٥

** تشير إلى معنوية اختباري ف، ت عند مستوى ٠.٠١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

يتضح من نتائج اختبارات النموذج المقدر ما يلي:

- أكدت النتائج بالجدول السابق على معنوية النموذج المُقدر حيث بلغت قيمة اختبار "ف" (ف المحسوبة = ٢٥.٦٧٩) مما يؤكد على دلالتها الإحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠١ وذلك بدرجات حرية (٣، ٢٨).
- أكدت نتائج الخطأ المعياري والتي بلغت قيمته (٠.٦٤٧) على جودة النموذج.
- أكدت قيمة مُعامل التحديد المُعدَّل على أن درجة التغيرات بالمتغير التابع {أداء المصرف} الناتجة للتغيرات في المتغيرات المُفسرة {متغيرات إدارة مخاطر السيولة} والتي جاءت بالنموذج لتحقق (٧٣.٣%) مما يعكس درجة تفسير عالية للمتغيرات المُفسرة {متغيرات إدارة مخاطر السيولة} في التغيرات بالمتغير التابع {أداء المصرف}.

٣- اختبار الارتباط التسلسلي:

استخدم الباحث اختبار ديربن واطسون وذلك بهدف التعرف على مدى وجود مشكلةالارتباط التسلسلي للنموذج المُقدر لما لهذه المشكلة من تأثيرات سلبية على دقة

التقديرات للمعلمات إضافة إلى وجود صور متفائلة في بعض نتائج مقاييس جودة النموذج والتي من أهمها مُعامل التحديد.

الجدول التالي يعرض قيم اختبار ديربن واطسون المحسوبة والجدولية.

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للنموذج المقدر

لتأثير متغيرات مخاطر السيولة على أداء المصارف

التجارية الليبية العامة

قيمة اختبار دير بن واطسون (D-W)	القيم الجدولية لاختبار دير بن واطسون عند مستوى معنوية ١%	
	D_u	D_L
١.٦٧٦	١.٤٣	١.٠٤

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

بالتدقيق في نتائج جدول اختبار دير بن واطسون (D-W) لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباطات بين البواقي عند مستوى معنوية ١% تبين:

- أن قيمتي الحد الأدنى والأعلى الجدولية هما (١.٠٤، ١.٤٣) على الترتيب.
- أن قيمة دير بن واطسون المحسوبة تحقق $DU<DW<2$ الأمر الذي يعكس عدم وجود ارتباط تسلسلي حيث أن القيمة المحسوبة لدير بن واطسون تقع في المنطقة البيضاء.

٤- اختبار القدرة التنبؤية للنموذج:

استخدم الباحث مُعامل تباين ثايلU-test بهدف التعرف على القدرة التنبؤية للنموذج المُقدر، وقد جاءت قيمة (U=0.112) مما يعكس أن النموذج المُقدر يتمتع بقدرة تنبؤيةعالية، حيث أن قيمة المُعامل تقترب من الصفر والقيمة حققت الشرط (U>0.05).

وعلى هذا الأساس يتم رفض هذا الفرض وذلك لإثبات تأثير متغيرات إدارة مخاطر السيولة كأسلوب من أساليب إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف التجارية العامة محل الدراسة.

حادي عشر: نتائج وتوصيات الدراسة:

أ- نتائج الدراسة:

أوضحت نتائج النموذج المُقدَّر لتأثير متغيرات مخاطر السيولة على أداء المصارف التجارية العامة أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي: قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات، قدرة المصرف على مواجهة السحب من الودائع، توفير الأصول السائلة , وأن تلك المتغيرات ذات أثر كبير على أداء المصارف محل الدراسة حيث تفسر تلك المتغيرات تقريبا ٧٣% من التغير الحادث في أداء المصرف.

ب-توصيات الدراسة:

١. التأكيد على فاعلية إدارة مخاطر السيولة بالمصارف التجارية .
٢. توفير أدوات تقنية تُمكِّن المصارف من توظيف المعلومات المطلوبة بالدقة والسرعة مما يمكن من اتخاذ القرارات الفعالة للتعامل مع مخاطر السيولة المحتملة.
٣. توفير هيكل رقابي قوي من خلال استخدام أساليب حديثة تتعامل مع نطاق مخاطر السيولة.
٤. الاستعانة بالنماذج المساعدة لزيادة الفاعلية و القدرة التنبؤية.
٥. تدعيم رقابة المصرف المركزي على المصارف التجارية للتحقق من التطبيق التام لأسلوب قياس مخاطر السيولة بالمصارف التجارية الليبية من خلال وجود إدارات فعالة في المصرف لقياس المخاطر وتطوير دور مراقبي الحسابات ومفتشي المصرف الداخليين للقيام بذلك.
٦. تطوير إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية تقنياً والعمل على تطبيق نظم معلومات متطورة لقياس وتحديد أوزان المخاطر آلياً وفقاً لأساليب قياس المخاطر في ضوء المعاملات الإحصائية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي.

المراجع:

(1) Humar ,N.Piyatrapoomi, A. and S. Setunge., 2004, "Framework for Investment Decision-Making Under Risk and Uncertainty for Infrastructure Asset Management" , Research in Transportation Economics, Vol. 8 , PP. 199 – 214.

(٢) البديوي، محمد فتحي، **إدارة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية "دراسة تحليلية"**، (القاهرة، غير محدد دار النشر، ٢٠٠٨، ص ١٨).

(3) Chaung , Yuang Lin & Ming-Yuan , Ching., 2006, " An Empirical Study of the New Basel capital Accord on Operational risk management " , The Business Review, Vol. 6, No. 2 , PP. 259-260.

(4)Goldfeld , Stephen & Chandler , V., **The Economics of Money & Banking** , (New York: Harper & Row Publishers Inc, 2003), p. 249.

(5)Horcher , Karen A., **Essentials of Financial risk Management**" , (New Jersey: John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, 2005) , P.18.

(٦) قام الباحث بعمل مجموعة من المقابلات الشخصية مع العديد من المديرين ورؤساء الأقسام بالمصارف الليبية وذلك خلال الفترة من ٢٠١٠/٨/١م وحتى ٢٠١٠/١٠/١٨م، للوقوف على أساليب إدارة المخاطر بتلك المصارف، كما قام الباحث بالحصول على القوائم المالية لتلك المصارف خلال فترة زمنية امتدت من عام ٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠٠٩م وذلك للوقوف على حالة المخاطر المالية بتلك المصارف.

(٧) مكاوي، نادية أبو فخره، تحليل المخاطر المصرفية في المصارف التجارية المصرية – نموذج تجريبي، (القاهرة: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ١٩٩٨ م، ص ص ٤٥١ - ٥٣١).

(٨) المصرف الأهلي المصري، مركز البحوث، 2001.

(٩) كنعان، حاتم، **السيولة في المصارف التجارية الأردنية وأثرها على الربحية**، رسالة ماجستير غير منشورة (عمان: كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، م ٢٠٠٢).

(١٠) خان، طارق الله & أحمد، حبيب، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، (جدة: المصرف الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ٢٠٠٣ م ، ص ص ١ – ٢٢٤).

(١١) الأسدي، عبد الحسين، **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة** ، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: جامعة كربلاء، ٢٠٠٥ م).

(١٢) أبو خليل، المتولي محمود محمد، **تحليل وإدارة المخاطر للشركات المساهمة المسجلة والمتداولة في بورصة الأوراق المالية في مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية التجارة – فرع الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٢٠١١ م).

(13) Lev Ratnovski , 2013, " Liquidity and transparency in bank risk management, Journal of Financial Intermediation, Vol.22, PP. 422 – 439.